

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البلدية.

أ. لعروسي قرين زهرة

أ.د. بوقرة رابح

جامعة المسيلة

### Resumé:

Cette étude se base sur la façon de gérer le risque de crédit des banques et de contrôle, et expliquer le thème de la gestion des risques à travers la présentation des principaux concepts de risques qui pèsent sur l'activité bancaire, puis on passe en revue le rôle essentiel de la gestion du risque de crédit et son importance pour les banques, et on a introduit les principes de base de la gestion des risques de crédit et qui impliqués dans les actions à entreprendre par les banques pour activer sa nouvelle politique sur la gestion des risques et enfin, on étudie un questionnaire pour la gestion du risque de crédit aux BADR banque- agence de M'sila.

Mots clés: credit, gestion des risques, gestion du risque de crédit

### الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، والقضاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض أهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك، ونقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك التجارية لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة وأخيرا قيامنا بدراسة استبائية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة

الكلمات المفتاحية:

الائتمان، ادارة المخاطر، ادارة مخاطر الائتمان

### مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه. بما فيها الجهاز المصرفي، حيث أنه يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، مما أوجب على الدول العناية بالجهاز المصرفي لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية.

لقد تطورت الأعمال المصرفية عبر السنين، إذ وصلت في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منحه للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية.

إن الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للمصارف في الربح أو الخسارة، مما يوجب على البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص بأسلوب متطور.

وتعد المخاطر الائتمانية أحد أنواع المخاطر التي تواجه إدارة المصارف إن لم تكن أهمها وذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل مصرف ألا وهو الإقراض، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة هذه المخاطر من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف منها ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تبيان الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

الإشكالية: من خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية

- إلى أي مدى تتحكم البنوك التجارية في مخاطر الائتمان.

- ماهي العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار.

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات العدمية التالية:

$H_0$  - لا يعطي البنك أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان المصرفي.

$H_0$  - ليست هناك قواعد عامة يجب على البنك التجاري دراستها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها.

$H_0$  - لا تقوم إدارة البنك بدراسة وتحليل الائتمان قبل منحه.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- يعتبر النشاط الائتماني أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها المصارف وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة.

- تعتبر هذه الدراسة حديثة وهي تسلط الضوء على مدى كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية في تقليل المخاطر.

أهداف الدراسة:

- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

- دراسة المعايير والقواعد التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض.

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

المنهج المستخدم: باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر منهج أمثل لهذه الدراسات من خلال استعراض ماهية الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي لتبيان دور هذه الأخيرة في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية.

كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ولهذا الغرض تم الاستعانة باستمارة استبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسيري بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة - وكذا عملائه بهدف الوقوف على دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية.

حدود الدراسة: لتحديد مجال البحث كان لا بد من وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة نوجزها في:

الحدود الزمانية: لقد استغرقت مدة إنجاز هذه الدراسة الميدانية حوالي شهر جانفي 2016.

- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، في إطار جمع المعلومات، وتوزيع استمارة استبيان على الموظفين فيها.

الجزء النظري

أولاً: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ويساعد في إحداث قدر من وسائل الدفع، كما يعد على مستوى المصارف الاستثمار الأكبر الذي تستطيع من خلاله أن تحقق الجزء الأكبر من الأرباح.

1- مفهوم الائتمان المصرفي: تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالائتمان المصرفي نظراً لأهمية هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

التعريف الأول: يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.<sup>(1)</sup>

التعريف الثاني: الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مالي متفق عليه مع تقديم العميل لضمان يمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد.<sup>(2)</sup>

التعريف الثالث: الائتمان المصرفي هو مساعدات مالية يقدمها البنك لحساب عملاءه. كبر الذي تستطيع من خلاله أن تحقق الجزء الأكبر من الأرباح.<sup>(3)</sup>

2- وظائف الائتمان المصرفي: من أهم وظائف الائتمان المصرفي مايلي:<sup>(4)</sup>

أ- الائتمان يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح: يتكون رأس المال على المستوى القومي من المدخرات، فكل طبقات المجتمع تقريبا تقوم في الوقت الحاضر بالادخار لدى بنوك وصناديق الادخار. وبالرغم من أن هذه المدخرات قد تم تكوينها بواسطة المواطنين إلا أن هؤلاء المواطنين ليس لديهم في الغالب القدرة على استثمارها، بفضل الائتمان تقوم المؤسسات الكبيرة بجمع رؤوس الأموال ووضعها تحت تصرف المواطنين الذين لديهم القدرة على استثمارها.

ب- الائتمان يسمح بتركيز رؤوس الأموال: في الاقتصاد المعاصر أصبحت المؤسسات لا يمكن أن تقوم اعتماداً على الفرد الواحد أو حتى على مجموعة من الشركاء لتزويدها برأس المال اللازم، فهذه المؤسسات سوف تحتاج على الأقل في فترة من فترات حياتها إلى الائتمان، فلو أن شركة رغبت في توسيع مصانعها ومعداتها، فإنها تحتاج إلى استثمار طويل الأجل.

ج- الائتمان يقوم بدور منشط وفعال في الإنتاج: إذا اعتمد صاحب صناعة فقط على رؤوس أمواله الخاصة لأدى ذلك إلى تقييد نشاطه، وذلك لأن مجال الحركة أمامه سيكون محدوداً، حيث أنه ينبغي عليه أن يحتفظ بالاحتياطي اللازم من السيولة، وبالتالي لن يقترض إلا بخوف، وفي حدود إمكانيته المتاحة.

إن تنظيم الائتمان يعطي له حرية في التفكير وذلك إذا كان مشروعه في وضع سليم، فمدير المؤسسة سيبتخلص من الانشغال الدائم بتأمين الأموال المتداولة، لأنه عند الحاجة يستطيع أن يلجأ إلى البنك ليطلب منه ما يحتاج من رأس المال الضروري.

د- الائتمان يشجع على تكوين رصيد كبير من المدخرات بضمانه مقابل مجز لها: في الواقع أنه بدون استثمار للمدخرات فإن الجمهور لن يقبل بصورة كافية على الادخار، فتوظيف رؤوس الأموال لم يعد حالياً من الأمور الميسرة، وقد كان أكثر صعوبة منذ قرون، فقد كان نطاق الأراضي محدوداً، والمباني المشيدة لم تكن ذات أهمية كبيرة.

**دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية**

ولذلك فقد كان الادخار يأخذ أساسا شكل الاحتفاظ بقطع الذهب أو الفضة وما كان يتضمن ذلك من عقبات ومخاطر. ه- الائتمان يسمح باقتصاد كبير للمعادن الثمينة مما يسمح باستخدامها كأساس للنظام النقدي: إن من أهم مظاهر الائتمان هو إصدار النقود الورقية والتي تمثل دينا على المصدر، فالأوراق النقدية تحل محل النقود المعدنية وذلك بالنسبة للجزء غير المغطى من الذهب، فكم من معادن يكفي إذا لم تستخدم لا الأوراق النقدية ولا الشيك أو طرق التحويل المصرفي؟

ثانيا: إدارة المخاطر

يتعرض الاقتصاد منذ القدم للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية، وتختلف من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، من هنا يظهر دور إدارة المخاطر التي تهدف إلى تغطيتها بأقل تكلفة ممكنة، ومحاولة الحد منها.

1- مفهوم إدارة المخاطر: تعددت وتنوعت التعاريف التي تهم بموضوع إدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول: إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودها الدنيا.<sup>(5)</sup>

التعريف الثاني: يركز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر.<sup>(6)</sup>

التعريف الثالث: إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.<sup>(7)</sup>

2- خطوات إدارة المخاطر: مكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال المرور بالخطوات التالية:

أ- تحديد الأهداف: إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المنشأة من برامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

ب- اكتشاف وتحديد المخاطر: حيث تقوم إدارة المخاطر بالمنشأة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق وشراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين.

ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى في المنشأة بضمان حصولها على ما تتطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بنواحي النشاط في المنشأة.

ج- تقييم المخاطر وتصنيفها: على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدتها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوع المخاطر (معدل تكرار المخاطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، وبذلك يتوجب على القائمين بتصميم برامج إدارة المخاطر وضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة.

د- دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر: بعد أن يتم تحديد المخاطر واكتشافها ثم تقييم وقياس هذه المخاطر، تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث يقوم مدير إدارة المخاطر بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.<sup>(8)</sup>

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

ه- تحديد البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتجسد هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي يتم بها التعامل مع المخاطر، وهذه التقنيات تتمثل في:

- تفادي المخاطرة: أي التخلي عن القيام بأي عمل يتسبب في نشو المخاطر و الاقتصار فقط على اختيار المشاريع التي تنطوي على مخاطر أقل.

- خفض أو التقليل: ويمكن التقليل منها بطريقتين:

الأولى: من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها بالاعتماد على برامج السلامة وتدابير منع الخسارة.

الثانية: تكون من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن التوصل لتقديرات أدق للخسائر المستقبلية.

- الاحتفاظ بالمخاطرة: يعتبر الاحتفاظ الأسلوب الأكثر شيوعا والأفضل للتعامل مع المخاطرة.

- تحويل المخاطرة، معناه نقل المخاطرة من شخص لخص آخر أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة.

و- تنفيذ القرار: إن قرار الاحتفاظ بالمخاطرة ينفذ إذا كانت تلك المخاطر تنطوي على خسائر معينة صغيرة نسبيا يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه، أما إذا كان القرار هو استخدام منع الخسارة للتعامل مع مخاطر معينة في هذه الحالة يجب تصميم برنامج مناسب لمنع الخسارة، ويجب أن يعقب قرار تحويل المخاطرة اختيار شركة التأمين وعقد مفاوضات للتعاقد.

ز- التقييم والمراجعة: تعتبر عملية التقييم والمراجعة عملية هامة يجب إدراجها في البرنامج وهذا لسببين هما:

- السبب الأول: هو أن المخاطر تتغير ولذلك فإن التقنيات التي تم استخدامها للتعامل مع المخاطر في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام.

- السبب الثاني: فهو إجراء التقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر يسمح لمدير المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف.<sup>(9)</sup>

ثالثا: مخاطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري إذ يتعرض لمخاطر أخرى مثل مخاطر السعر ومخاطر السيولة وغيرها، لذا

1- مفهوم مخاطر الائتمان: لمخاطر الائتمان مجموعة من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: هي احتمالية إحفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.<sup>(10)</sup>

التعريف الثاني: مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه يأخذ أسماء وأشكال مختلفة: مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية والبنوك)، ومخاطر الإفلاس.<sup>(11)</sup>

التعريف الثالث: مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك. وعليه فإن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها.<sup>(12)</sup>

2- صور مخاطر الائتمان: هناك صور مختلفة للمخاطر الائتمانية هي كما يلي:

أ- المخاطر المتعلقة بالزبون: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.<sup>(13)</sup>

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

ب- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع. (14)

ج- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضمائنها. (15)

د- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الازدهار والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يجد من هذه المخاطر.

هـ- المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

و- المخاطر المتصلة بالغير: وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية. (16)

رابعا: إدارة مخاطر الائتمان

لاشك أن عملية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية لذلك سنتناولها من خلال التطرق إلى مفهومها والمبادئ الأساسية لإدارتها.

1- مفهوم إدارة مخاطر الائتمان: من أهم المفاهيم التي عرفت إدارة مخاطر الائتمان مايلي:

التعريف الأول: إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك. (17)

التعريف الثاني: إدارة مخاطر الائتمان هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية. (18)

2- معايير منح الائتمان المصرفي: وتستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي:

أ- شخصية العميل: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، وللشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية واقعية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه (19)، ولكن على أي حال من الأحوال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة. (20)

ب- القدرة على السداد: يجب على البنك أن يحلل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، والسؤال الأول الذي يوجه إلى المقترض هو أين تعمل؟ وكم من الزمن مضى عليك في هذا العمل؟ إذ أن الائتمان الاستهلاكي يعتمد على الدفع من الدخل المستقبل، كما أن طبيعة العمل تؤثر بلا شك في قدرة المشتري على الدفع، كما أن الأفراد الذين يغيرون في عملهم باستمرار يمثل منحهم أي قرض نسبة مخاطرة عالية على البنك. (21)

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

ج- رأس المال: يقصد برأس المال في هذا الصدد المركز المالي للعميل والذي تكتشف عنه القوائم المالية، ويمكن للمنشأة أن تطلب من العميل المحتمل تزويدها بالقوائم المالية اللازمة، ومن بينها قائمة الدخل والميزانية العمومية وأي قوائم أخرى تساعد في الحكم على مركزه المالي<sup>(22)</sup>، وإجراء دراسة متفحصية لما يعرف بكفاية رأس مال الزبون وذلك على اعتبار أنه الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استيراد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة<sup>(23)</sup>.

د- الضمان: الضمان هو الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه<sup>(24)</sup>، كما انه الإجابة التقليدية للبنك عندما يتعلق الأمر بالتحوط من المخاطر أثناء عملية منح الائتمان، كما أن الحصول على الائتمان يجب أن يكون مغطى بضمانات منظمة قانونا.<sup>(25)</sup>

فالبنك عندما يقرض فهو يريد ضمانا بأن ما أقرضه سيستعيده، وهذا أمر طبيعي بل واجب على البنك لأن الأموال التي يقرضها هي أموال الناس الموكولة إليه، ولا بد أن يعيد الأمانات إلى أهلها يوما ما.

والضمانات التي يطلبها البنك عند تقديمه القروض لمن يطلبها نوعان: شخصية وحقيقية، فالضمانات الشخصية تستند إلى مجرد الثقة في شخص معين أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل السمعة المشرفة، أما الضمانات الحقيقية فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل.<sup>(26)</sup>

ه- الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب الائتمان على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب الائتمان، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان - لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان الائتمان طويل الأجل.<sup>(27)</sup>

الجزء التطبيقي:

أولا: منهجية البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى استمارة استبيان التي قاما بإعدادها وتطويرها للحصول على المعلومات المطلوبة، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS النسخة 20.

ثانيا: مصادر جمع المعلومات والبيانات

تم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والتقارير، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم على أسئلة الاستبيان.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر عينة البحث، وهذه الأخيرة تتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

وفي دراستنا هذه عينة البحث تشمل 35 موظف من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البلدية. حيث وزع عليهم 35 استبيان وقد تم استرجاعها كاملة بنسبة 100% .

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

خامسا: أداة الدراسة

استخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ومن ثم تفرغها باستخدام برنامج SPSS وقد اشتملت الدراسة على الجانبين التاليين:

المحور الأول: البيانات الشخصية

المحور الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي

المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي .

المحور الرابع: معايير منح الائتمان.

وقد اعتمدنا في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال. كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس الاستمارة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: درجات مقياس ليكارت

الدرجة	أُتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
5	4	3	2	1	

سادسا: عرض وتحليل الدراسة

## 1- تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

من أجل الدراسة الشاملة للعينة لموضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة من خلال العناصر التي يبينها الجدول رقم (02) والمتعلقة بالخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم 02: الخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجنس	أنثى	16	45.71
	ذكر	19	54.29
المجموع		35	100
العمر	أقل من 25	3	8.57
	من 25 إلى 35	17	48.57
	من 36 إلى 45	9	22.57
	أكثر من 45 سنة	6	17.14
المجموع		35	100
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي فأقل	0	0
	تقني سامي	7	20
	ليسانس	17	48.57
	ماجستير	3	8.57
	دكتوراه	0	0
	مهندس دولة	8	22.86
المجموع		35	100

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

22.85	8	إدارة أعمال	التخصص العلمي
42.86	15	محاسبة	
17.14	6	بنوك	
17.14	6	أخرى	
100	35		المجموع
34.28	12	أقل من عشر سنوات	عدد سنوات الخدمة
42.85	15	10-15 سنة	
14.28	5	16-20 سنة	
8.57	3	أكثر من 20 سنة	
100	35		المجموع
2.85	1	عضو مجلس إدارة	الدرجة الوظيفية
2.85	1	مدير تنفيذي	
2.85	1	رئيس مصلحة	
74.28	26	موظف	
17.14	6	أخرى	
100	35		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وسوف يتم تفسير نتائجها تبعا على النحو التالي:

- 1-1- الجنس: من خلال البيانات نلاحظ أن نسبة الذكور 54.29% وهي أكبر من نسبة الإناث التي كانت 45.71% أي أن الفارق ليس كبير جدا، فالبنك يوظف الجنسين بنسب متقاربة جدا.
- 1-2- العمر: الفئة العمرية الشائعة ما بين أفراد عينة الدراسة هي فئة ما بين 25-35 سنة إذ مثلوا ما نسبته 48.57% أما الفئة ما بين 36-45 سنة فمثلت نسبة 22.57% أما فئة الأكبر من 45 سنة فمثلت 17.14% بينما فئة أقل من 25 سنة فمثلت 8.57% مما يدل على هيمنة العناصر الشابة ذات الخبرة في بنك البدر وهي الفئة القادرة على التأقلم مع التطورات والتفاعل مع المتغيرات المستمرة ولها القدرة على التعلم والعطاء لسنوات أكثر.
- 1-3- المستوى التعليمي: ونلاحظ أن درجة الليسانس هي السائدة بين أفراد العينة، إذ مثلوا ما نسبته 48.57% من إجمالي أفراد العينة وان ما نسبته 20% حاصلين على درجة تقني سامي و أن ما نسبته 22.86% حاصلين على درجة مهندس دولة في حين أن ما نسبته 8.57% فقط متحصلين على الماجستير بينما تنعدم درجة الدكتوراه داخل البنك.
- 1-4- التخصص العلمي: التخصصات العلمية الشائعة في البنك هي تخصص المحاسبة بنسبة 42.86% يليها تخصص إدارة أعمال بنسبة 22.85% وفي الأخير تخصص بنوك والتخصصات الأخرى بنسبة 17.14%.
- 1-5- عدد سنوات الخدمة: أن أغلب موظفي البنك ذووا خبرة ما بين 10-15 سنة بنسبة 42.28% أما ذووا الخبرة أقل من 10 سنوات كانت بنسبة 34.28% في حين خبرة 16-20 سنة كانت بنسبة 14.28% بينما أكبر من 20 سنة مثلت 8.75% مما يدل على أن البنك يراهن كثيرا على عنصر الخبرة في خدمة العملاء وبالتالي خدمة البنك ونجاحه.
- 1-6- الدرجة الوظيفية: الفئة السائدة هي فئة الموظفين بنسبة 74.28% تليها المهن الأخرى بنسبة 17.14% بينما تتساوى فئة رؤساء المصالح والمدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة بنسبة 2.85%.

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

2- تحليل بيانات الدراسة

2-1- ثبات الاستبيان:

تم تقدير ثبات الاستبانة على العينة الاختيارية باستخدام معامل الفاكرونباخ وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ إذا بلغت 60% فأكثر أما إذا كانت اقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، وهذا يعني أن الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها، فهذا الاختبار يعتبر من الأساليب الأكثر استخداما للتأكد من درجة التجانس والاتساق الداخلي للأداة المعتمدة في الدراسة، وفي هذا الإختبار سنقوم باستخراج معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان،

جدول رقم 03: نتيجة اختبار معامل الفاكرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.740	14

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss الإصدار 20.

يبين الجدول رقم (03) أن نسبة معامل الفاكرونباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان وعدد مفرداته (14) بالنسبة للمحورين الأول والثاني والثالث تقدر بـ: 74% وهي نسبة تتعدى 60% أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية.

2-2- نتائج تحليل محاور الاستبيان:

من أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة فقد تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

حساب المدى: وهو عبارة عن أكبر قيمة - اصغر قيمة في مقياس ليكرت أي 5-1=4

ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى / عدد الفئات أي 5/4=0.8

وعليه فان فئات المقياس تكون على النحو التالي:

1- فئة غير موافق بشدة تتراوح درجتها بين 1-1.80 وتدل على درجة ضعيفة جدا.

2- فئة غير موافق تتراوح درجتها بين 1,81-2,60 وتدل على درجة ضعيفة.

3- فئة محايد تتراوح درجتها بين 2,61-3,40 وتدل على درجة متوسطة.

4- فئة موافق، تتراوح درجتها بين 3,41-4,20 وتدل على درجة مرتفعة.

5- فئة موافق بشدة، تتراوح درجتها بين 4,21-5 وتدل على درجة مرتفعة جدا.

2-2-1- الفرضية الأولى:

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.46)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.630). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.71) على الفقرة (2) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أن " لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي. ". أما الفقرة (3) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.29) وتنص هذه الفقرة على أن " هنا كمعلومات خارجية تساعد البنك في تحديد مخاطر الائتمان المصرفي. " وتدعم هذه النتائج رفض الفرضية  $H_0$ . وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) و الجدول رقم (05) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

جدول رقم (5): نتائج اختبار t للفرضية الأولى

Valeur du test = 3.41					
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différence moyenne	Sig. (bilatérale)	ddl	t
Supérieure	Inférieure				
1.1999	.9172	1.05857	.000	34	15.22

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (5) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (15.221) وهي أكبر من قيمة الجدولية البالغة (1.959)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يعطي البنك أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان المصرفي" وهذا ما تؤكد عليه قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفرًا وهي أقل من 5%.

2-2-2- الفرضية الثانية:

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

الرتبة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	مرتفعة جدا	0.490	4.37	توجد ببنككم إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي
3	مرتفعة جدا	0.667	4.29	تقوم إدارة الائتمان في البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.
4	مرتفعة	0.974	4.14	يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.
2	مرتفعة جدا	0.690	4.37	يطبق البنك مقررات لجنة بازل 1 و 2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.
	مرتفعة جدا	0.602	4.51	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.51)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.602). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.37) على الفقرتين (1 و 4) والتي حصلنا على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص الفقرة (1) على أنه "توجد ببنككم إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي" والفقرة 4 على أن "البنك يطبق مقررات لجنة بازل 1 و 2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي". أما الفقرة (3) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.14) وتنص هذه الفقرة على أن "يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات من مخاطر الائتمان". والتي تشير هذه النتائج إلى دعم رفض الفرضية  $H_0$ .

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) والجدول رقم (07) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول رقم (7): نتائج اختبار t للفرضية الثانية

Valeur du test = 3.41					
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différence moyenne	Sig. (bilatérale)	ddl	t
Supérieure	Inférieure				
1.0394	.7263	.88286	.000	34	11.461

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

تبين من البيانات الواردة بالجدول (7) أن قيمة t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (11.461)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.959) وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك قواعد عامة يجب على البنك التجاري دراستها لتحديد المخاطر، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفرًا وأقل من 5%.

2-2-3- الفرضية الثالثة:

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

الرقبة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	مرتفعة جدا	0.604	4.60	يتمح الائتمان لصالح عميل تتوافر له الجدارة الائتمانية وفق معايير متعارف عليها
4	مرتفعة جدا	0.562	4.49	يتمح الائتمان لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط العميل
5	مرتفعة جدا	1.010	4.26	يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان قبل منح الائتمان.
3	مرتفعة جدا	0.612	4.51	توضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان كإلزامه مثلا بعدم الاقتراض من بنك آخر حتى سداد الديون.
1	مرتفعة جدا	0.490	4.63	التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان الممنوح مع الغرض الصادر لأجله.
	مرتفعة جدا	0.6556	4.49	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.49)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.6556). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.63) على الفقرة (5) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أنه يتم التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان الممنوح مع الغرض الصادر لأجله. أما الفقرة (3) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.26) وتنص هذه الفقرة على أن البنك يقوم بقياس مخاطر الائتمان قبل منح الائتمان. وطبقاً لهذا النتائج فإنها تدعم رفض الفرضية  $H_0$  وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) والجدول رقم (9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

جدول رقم 09: نتائج اختبار t للفرضية الثالثة

Valeur du test = 3.41					
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différence moyenne	Sig. (bilateral)	ddl	t
Supérieure	Inférieure				
1.0394	.7263	.88286	.000	34	11.461

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

تبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (09) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (11.461)، وأن هذه القيمة أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.959). وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه وطبقاً لذلك يتم رفض فرض العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن إدارة البنك تقوم بدراسة وتحليل الائتمان قبل منحه، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig) والبالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5% .

من خلال تحليل نتائج الاستبيان ومن خلال الاستقراء العام للفرضيات نلاحظ أنها محققة على مستوى الفرضيات الثلاث، وذلك على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البلدية، وهذا ما يؤكد أن إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لها دور في التقليل من مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية.

الخاتمة:

- إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك ، و كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية.
- ومن هذا المنطلق تطرقنا في هذه الدراسة إلى دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية حيث تطرقنا إلى الائتمان المصرفي ثم إلى إدارة المخاطر ويليهها مخاطر الائتمان المصرفي لنختم الجزء النظري بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ثم تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البلدية من خلال توزيع استمارة استبيان على الموظفين في البنك، حيث من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:
- تلعب البنوك دورا فعالا في تقديم القروض ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي.
- إن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطرة لذا يجب عليها اتخاذ الحيطة و الحذر عند القيام بعملية الإقراض وذلك حرصا منها على ودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز المصرفي.
- يعد الائتمان بمثابة علاقة مبنية على الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين وبالاستناد إلى هذه العلاقة يمكن للمدين الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها وبموجب شروط معينة أبرزها تعهده بإرجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة في الموعد المتفق عليه.
- يجب التأكد من أن المشروع الذي يستخدم فيه الزبون القرض هل هو جاد أم لا ومن أن وضعية إدارة الزبون في تحسن ولا بد من إبلاغ المصرف بوضع الزبون الذي لم يقيم بالتسديد.
- في حالة منح القرض يجب على المصرف دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة من أجل التقليل أو تفادي المخاطر.

قائمة المراجع:

- 1- صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، ص15.
- 2- خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011-2010، ص4.
- 3-KhadijaSadi, élaboration d'un modèle d'évaluation du risque de crédit d'exploitation à l'aide des réseaux de neurones artificiels (RNA) et de l'analyse discriminante linéaire (ADL), thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat, science économiques, faculté des science économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, p10.
- 4- نبيل إبراهيم سعد، نحو قانون خاص بالائتمان، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991، ص ص 48-52.
- 5- عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة المتني الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 06، العراق، 2013، ص 7.
- 6- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص41.
- 7- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص26.
- 8- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إداة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص ص 56-60.
- 9- قبائلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر—دراسة حالة بنك التنمية المحلية—، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص ص 47-48.
- 10- عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص8.
- 11-Michel Dietsch, JoëlPetey, mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, Revue banque,2 édition, 2008,p23.
- 12- حيدر نعمة الفريجي، الأساليب المعرفية لمدراء الائتمان وأثرها في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 56، 2005، ص134.
- 13- عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد2، 2013، ص ص 67-68.
- 14- فايق النجار، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، 1997، ص 95.
- 15- شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، 8-9 ماي 2005، ص 8.
- 16- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص26.

## دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية

17- سهام حرفوش ، صحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص6.

18- Yang Wang, credit risk management in rural commercial banks in china, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirments of Edinburg Napier University for the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law,2013, p11.

19- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص217.

20- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية)، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2003-2004، ص163.

21- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2005، ص419.

22- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص294.

23- نجاة شاكر محمود، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد38، 2014، ص281.

24-Benhlma Ammour, Pratique des techniques bancaires, Ed Dahleb, Alger, 1997, p57.

25-Hubert de la Bruslerie, analyse financière et risque de crédit, Dunod, paris, 1999,p337.

26- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، تيزي وزو، الجزائر، دون ذكر السنة، ص91.

27- عبد الغفار أبو حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص157.